

قانون الوصية الواجبة في ولاية سلابنجور: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

فاطمة بنت كريم

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠١٥م

قانون الوصية الواجبة في ولاية سلابجور: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

فاطمة بنت كريم

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

سبتمبر ٢٠١٥ م

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة الوصية الواجبة في ماليزيا، وإبراز تحليلات المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة تحت البند السابع والعشرين (٢٧) قانون الوصايا للمسلمين بولاية سلانجور ١٩٩٩م، والتأكد مدى توافقه مع الشريعة الإسلامية. إذًا، يمثل هذا البحث محاولة لوضع التحليلات القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ضوء الفقه الإسلامي في إطارها الصحيح ومكانها المحدد بالأدلة والنصوص. وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما تطبيق القانون المتعلق بالوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور، وكيفية تحليل تطبيقاتها القانونية وهل هو متوافق مع الشريعة الإسلامية أم لا؟ وقامت الباحثة بتطوير أداة بحث رئيسية باستخدام المنهج الاستقرائي من أجل تتبع أقوال العلماء المعاصرين عن الوصية الواجبة، وكذلك المنهج الوصفي لتوضيح حقيقة الموضوع، مع بيان تطبيقات الوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور. واعتمدت الباحثة المنهج التحليلي من أجل تحليل القضايا المتعلقة بالوصية الواجبة وعناصرها القانونية في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور، من حيث الشروط والإجراءات وكافة جوانبها الشرعية. من خلال تحليلات القضايا والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع رئيس القضاء الشرعي بولاية سلانجور؛ محي الدين بن إبراهيم عن القانون المتعلق بالوصية الواجبة، توصلت الباحثة إلى بعض النتائج القيمة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارة القضاء الشرعية بماليزيا (JKSM) بتحديد طريقة خاصة لاستخراج مقدار الوصية الواجبة؛ حتى يكون توزيع الوصية الواجبة سبيلًا إلى تحقيق العدالة. وأوصت كذلك مجلس الديني الإسلامي بولاية سلانجور (MAIS) بتصحيح المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة تحت البند (٢٧) من حيث تعيين المصطلحات الخاصة بين "الأحفاد" أو "الأطفال"، والسن المنصوص عليها للموصى له.

ABSTRACT

The purpose of the research is to highlight The Obligatory Bequest cases in Malaysia, to explain the analyses of the enactment regarding The Obligatory Bequest Section 27 Muslim Wills (Selangor) Enactment 1999, and to ensure the application is in accordance with the *Syariah* Law. Thus, the objective of this research is to analyze Obligatory Bequest cases in Selangor relating to the scope of Islamic *Fiqh*, and to ensure all elements are paralled with The Holy Quran and *Sunnah*. This research will also answer the question on the execution of The Obligatory Bequest Law and how it is being implemented at the Selangor *Syariah* Court and whether the analyses of the cases are acceptable to the *Syariah* Law. The researcher has used several methods to gauge the opinions of modern scholars, regarding The Obligatory Bequest including its reading method. In addition, the descriptive method was used to discuss the execution of The Obligatory Bequest cases at the Selangor *Syariah* Court and to explain its significance. The analytical method was used to analyze the conditions and procedures of The Obligatory Bequest cases at the Selangor *Syariah* Court, pertaining to the scope of *syariah*. Hence, based on the analyses of the cases and interviews with the Chief Judge of Selangor *Syariah* Court, Dato' Mukhyuddin Ibrahim regarding The Obligatory Bequest Law, the researcher has arrived at several beneficial conclusions. The researcher has suggested to the Malaysian Department of *Syariah* Law (JKSM) to decide on the specific method to divide the eligible segment of The Obligatory Bequest, and that the Department of Selangor Islamic Affairs (MAIS) must play an important role to correct the enactment section (27) regarding specific terms relating to children, and to specify the age limit for those who deserve to qualify for the Obligatory Bequest.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge in (Fiqh and Uşul al-Fiqh).

.....
Abdul Bari bin Awang
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge in (Fiqh and Uşul al-Fiqh).

.....
Miszairi bin Sitiris
Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Fiqh and Uşul al-Fiqh and is acceptable as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge (Fiqh and Uşul al-Fiqh).

.....
Azman bin Mohd Noor
Head, Department of Fiqh and
Uşul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge (Fiqh and Uşul al-Fiqh).

.....
Ibrahim Mohamed Zein
Dean, Kulliyah of Islamic
Revealed Knowledge and
Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Fatimah Binti Karim

Signature:

Date:

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٥م محفوظة ل: فاطمة بنت كريم

قانون الوصية الواجبة في ولاية سلانجور: دراسة وصفية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكد هذا الإقرار: فاطمة بنت كريم

التوقيع:

التاريخ:

إلى والدي ووالدي أطل الله عمرهما على طاعته
إلى زوجي العزيز الذي كان لوقوفه بجانب أعمق الأثر في إنجاز هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد ابن عبد الله. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقد بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذي الدكتور عبد الباري أوانج الذي اشرف على هذا البحث وأولاه عنايته الكريمة، وذلك بإرشاده ونصحه المحض مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات. والشكر موصول للأستاذ الدكتور محمد أمان الله الذي أشرف على هذه الدراسة في بدايتها الأولى، وكذلك الدكتور ميسزيري سيتيريس، فلهم أكيد تقديري لما أسدوه من توجيهات كريمة.

فهرس المحتويات

ب	ملخص البحث
ج	ملخص البحث بالإنجليزية
د	صفحة القبول
هـ	صفحة الإقرار
و	إقرار بحقوق الطبع
ز	الإهداء
ح	الشكر والتقدير

١	الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام
١	المقدمة
٢	مشكلة البحث:
٣	أسئلة البحث:
٤	أهداف البحث:
٤	أهمية البحث:
٤	حدود البحث:
٥	منهج البحث:
٥	الدراسات السابقة:
١١	هيكل البحث:

الفصل الثاني: الوصية الواجبة ومشروعيتها في الإسلام.....	١٣
المبحث الأول: الوصية في الفقه الإسلامي	١٣
المطلب الأول: تعريف الوصية	١٣
المطلب الثاني: مشروعية الوصية	١٥
المطلب الثالث: حكمة تشريع الوصية	١٨
المطلب الرابع: أركان الوصية وشروطها	٢١
المبحث الثاني: التعريف الوصية الواجبة وآراء العلماء في مشروعيتها	٢٨
المطلب الأول: تعريف الوصية الواجبة في الفقه	٢٨
المطلب الثاني: آراء العلماء للوصية الواجبة	٢٩
المطلب الثالث: الترجيح	٣٥
المطلب الرابع: فتوى الشيخ يوسف القرضاوي عن الوصية الواجبة	٣٦
المطلب الخامس: أوجه الشبه والخلاف بين الوصية الواجبة والوصية الاختيارية	٣٨
المبحث الثالث: حكمة تشريع الوصية الواجبة وشروطها	٣٨
المطلب الأول: حكمة تشريع الوصية الواجبة	٣٨
المطلب الثاني: شروط الوصية الواجبة	٣٩
المبحث الرابع: أصحاب استحقاق الوصية الواجبة ومقدار استحقاقهم	٤١
المطلب الأول: المستحقون للوصية الواجبة	٤١
المطلب الثاني: حرمان الولد من إرث أصله، واختلاف الديانة في الوصية الواجبة	٤٣
المطلب الثالث: مقدار الوصية الواجبة	٤٤

الفصل الثالث: حقيقة الوصية الواجبة في ماليزيا	٤٦
المبحث الأول: الخلفية التاريخية والفتاوى المتعلقة بالوصية الواجبة كما قررتها لجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا	٤٦
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للوصية الواجبة	٤٦
المطلب الثاني: الفتاوى الوصية الواجبة كما قررتها لجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا	٥٠
المطلب الثالث: المشكلة المتعلقة بالوصية الواجبة في قانون الوصايا للمسلمين بولاية سلانجور ١٩٩٩م	٥١
المبحث الثاني: تحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا تحت البند ٢٧، قانون الوصايا للمسلمين بولاية سلانجور ١٩٩٩م، مقارنة مع المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في مصر ١٩٤٦م	٥٥
المطلب الأول: قانون الوصايا للمسلمين بولاية سلانجور ١٩٩٩م المتعلقة بالوصية الواجبة تحت البند ٢٧ قسم viii	٥٥
المطلب الثاني: قانون الوصية المصري رقم ٧١ سنة ١٩٤٦م	٥٦
المطلب الثالث: تحليل المواد القانونية	٥٧
المبحث الثالث: إجراءات تنفيذ الوصية الواجبة وطريقة استخراجها	٦٠
المطلب الأول: إجراءات تنفيذ الوصية الواجبة	٦٠
المطلب الثاني: طريقة استخراج مقدار الوصية الواجبة	٦٢
المطلب الثالث: المثال على الطريقة الماليزيا	٦٣
المطلب الرابع: المثال على الطريقة المصرية	٦٥
المبحث الرابع: حلول المناسبة لتفعيل قانون الوصية الواجبة في ماليزيا	٦٦

الفصل الرابع: قضايا في تطبيق قانون الوصية الواجبة في ولاية سلاجور من ١٩٩٩م

إلى ٢٠١٣م ٦٨

المبحث الأول: القضية الأولى وتحليلها ٦٨

المبحث الثاني: القضية الثانية وتحليلها ٧٣

المبحث الثالث: القضية الثالثة وتحليلها ٧٧

المبحث الرابع: القضية الرابعة وتحليلها ٨١

المبحث الخامس: القضية الخامسة وتحليلها ٨٥

المبحث السادس: تعليل القضايا ٨٩

الخاتمة والنتائج والتوصيات ٩٣

المصادر والمراجع ٩٧

الملحق ١٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد؛

لقد أقام الإسلام العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بشكل عام، كما أقام العدالة بين أفراد الأسرة في هذا المجتمع التي تربط بينهم روابط دموية. فأعطى الإسلام كل ذي حق حقه بعد موت مورثه، وكذلك حضّ الإسلام على الوصية للأقارب كما حضّ على التصديق على الفقراء والمساكين والإنفاق في سبيل الله حتى لا يحدث خلل من شأنه التأثير على الأسرة والمجتمع والدولة، وتعتبر الوصية لونا من ألوان التكافل الاجتماعي. فالوصية مثل جميع أحكام الإسلام لها نظام دقيق قائم على الحق والعدل والرحمة ونشر الخير لتحقيق المصلحتين الخاصة والعامة.

وقد ظهر في عصرنا الحديث ما يسمى "بالوصية الواجبة" وهي من المسائل المستجدة في الميراث حيث تحتاج إلى اجتهاد من العلماء المعاصرين. الوصية الواجبة هي جزء من التركة يستحقه أولاد الولد المتوفى قبل أصله أو معه، بمقدار وشروط خاصة، ويأخذونه وصيةً لا ميراثاً. سميت الوصية الواجبة بالوصية القانونية بسبب تنفيذها قضائياً وليس دينياً. وفي هذه الحالة، إن القاضي هو الذي يوجبها في مال المتوفى للفئات التي نصّ القانون بهذه الوصية على إعطائهم سواء أوصى لهم الميت أم لا، وسواء رضي الورثة أم لم يرضوا. إذاً، أوجبت هذه الوصية لصنف معين من الأقارب الذين حرّموا من الميراث، نظراً لوجود من يحجبهم عن ذلك.

وقد كان قانون الوصية المصري أسبق هذه القوانين حيث عمل به منذ عام ١٩٤٦م، وتبعه قانون الأحوال الشخصية السوري المعمول به منذ عام ١٩٥٣م، ثم أخذت به مدونة الأحوال الشخصية المغربية لعام ١٩٥٧م. ثم جاء تشريع الوصية الواجبة في القانون الأردني حيث عمل به في السنة ١٩٧٦م. ولا يفوت ماليزيا المشاركة في اتخاذ خطوات عظيمة في تشريع الوصية الواجبة تحت قانون الوصايا المسلمين بماليزيا في سنة ١٩٩٩م.

في نظام الإرث الإسلامي لا يستحق هؤلاء الأحماد شيئاً من ميراث الجد أو الجدة لوجود أعمامهم أو عماتهم على قيد الحياة. وقد يكون هؤلاء الأحماد في فقر وحاجة شديدين، ويكون أعمامهم في غنى وثروة وافرة. فيجتمع لهم مرارة اليتيم والفقر المدقع. ونظراً لكثرة الشكاوى مثل هذه الحالات، مع عدم التزام الأجداد بإعطاء أحمادهم ما يستحقون من المال الذي يعوضهم الميراث الذي فقدوه، استوجب الأمر التفكير وإمعان النظر في تشريع قانون الوصية الواجبة من أجل تخفيف هذه المعاناة. فاستحدث العلماء نظام الوصية الواجبة لمعالجة هذه المشكلة، ويظهر بجلاء الدور العظيم للوصية في تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والتعاون الأخوي التي جاء بها الإسلام.

إذاً، فالمسألة المتعلقة بالوصية الواجبة تحتاج إلى إعادة نظر حتى تكون متمشية مع روح العصر ومستجداته. فآثرت من خلال بحثي هذا أن أتناول موضوع قانون الوصية الواجبة في ولاية سلانجور: دراسة وصفية تحليلية مساهمة في خدمة العلم الشرعي.

مشكلة البحث:

الوصية الواجبة من المسائل المستجدة في الميراث التي قررتها لجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا في سنة ١٩٩٩م.^١ ولكن قد أصدرت إدارة التنمية الإسلامية بماليزيا (JAKIM) ورقة عمل بالوصية الواجبة في سنة ٢٠٠٨م.^٢ وهذه مشكلة كبيرة بسبب تأخر (JAKIM) في إصدار

^١Jabatan Kemajuan Islam Malaysia (JAKIM), *Himpunan Keputusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan Berhubung Dengan Isu-Isu Muamalat*, Fatwa Keempat Belas (Hukum Pelaksanaan Wasiat Wajibah), halaman 56.

^٢Jabatan Kemajuan Islam Malaysia (JAKIM), Bahagian Pengurusan Fatwa, *Kertas Kerja JKF Bil. 4/83/2008*, (Hukum Pelaksanaan Wasiat Wajibah).

ورقة عمل عنها. إضافة إلى ذلك، في ماليزيا تمّ تطبيق قانون الوصية الواجبة في ثلاث ولايات فقط وهي سلاجور ١٩٩٩م، ونجري سمبلن ٢٠٠٤م، وملاكا ٢٠٠٥م. ومن خلال بحثي المتواضع، سجلت خمس قضايا عن الوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بسلاجور، وليس هناك أي قضية قررت في المحكمة الشرعية لنجري سمبلن وملاكا حتى يومنا هذا. لذا، سأقوم بدراسة هذا الموضوع من أجل تحليله وبيان هل قانون الوصية الواجبة الذي تقضي به المحكمة الشرعية بسلاجور يستند تماماً إلى أحكام الشريعة الإسلامية؟ وهل أخذ أولاد الابن هؤلاء ما يستحقونه؟ قد يشعر كثير من الناس أن قانون الوصية الواجبة من الأمور التافهة وغير المهمة، ولو كان من جهة المحكمة نفسها، ليس هناك أي ملفات خاصة بالوصية الواجبة، وكلها مختلطة مع بعض قوانين الفرائض الأخرى. وبناءً عليه تعتقد الباحثة، بأن قانون الوصية الواجبة في ماليزيا يحتاج إلى إعادة نظر في قضيتها وتطبيقاتها، وذلك حتى يكون متلائماً مع الشريعة الإسلامية. وبإذن الله تعالى، ستقوم الباحثة بتحليل قانون الوصية الواجبة بولاية سلاجور بالتفصيل لتقدم بذلك خدمة للأمة وتفتح العيون على أهميتها في المجتمع الإنساني خصوصاً في ماليزيا.

أسئلة البحث:

يمثّل هذا البحث محاولة لدراسة الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي وما نصّ عليه قانون الوصايا المسلمين المتعلق بالوصية الواجبة بولاية سلاجور ١٩٩٩م. وهي محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- (١) ما مشروعية الوصية الواجبة في الإسلام؟
- (٢) ما حقيقة الوصية الواجبة في ماليزيا؟
- (٣) ما تحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا؟
- (٤) ما تطبيق القانون المتعلق بالوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلاجور وكيفية تحليل تطبيقاتها القانونية وهل هو متوافق مع الشريعة الإسلامية أم لا؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه:

- (١) بيان مشروعية الوصية الواجبة في الإسلام.
- (٢) توضيح حقيقة الوصية الواجبة في ماليزيا.
- (٣) إبراز تحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا.
- (٤) إظهار تطبيق القانون المتعلق بالوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلاجور وتحليل تطبيقاتها القانونية وتأكد مدى توافقه مع الشريعة الإسلامية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- (١) الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح القائم على الدليل في الوصية الواجبة، وبيان أحكام الوصية الواجبة في بحث متكامل يسهل تناوله وتعم به الفائدة.
- (٢) وضع الوصية الواجبة في القانون في إطارها الصحيح ومكانها المحدد بالأدلة والنصوص.
- (٣) وضع التحليلات القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ضوء الفقه الإسلامي.
- (٤) ارتباط موضوع البحث بمقصد أساسي من مقاصد الشريعة الإسلامية ألا وهو الحفاظ على حق المال للأيتام الصغار (أولاد الابن) من الميراث.
- (٥) طرح الاقتراحات المناسبة لتفعيل قانون الوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلاجور.

حدود البحث:

يركز هذا البحث بصورة أساسية في تحليل القضايا المتعلقة بالوصية الواجبة تحت قانون الوصايا للمسلمين في المحكمة الشرعية بولاية سلاجور منذ فترة إنشائها في ١٩٩٩م إلى ٢٠١٣م؛ وهو ميدان هذا البحث.

منهج البحث:

لدراسة الموضوع سيعتمد البحث على المناهج التالية:

- (١) **المنهج الاستقرائي:** ستعتمد الباحثة المنهج الاستقرائي من أجل تتبع أقوال العلماء المعاصرين عن الوصية الواجبة.
- (٢) **المنهج الوصفي:** ستعتمد الباحثة المنهج الوصفي لتوضيح حقيقة الموضوع، مع بيان تطبيقات الوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلاڤنجور.
- (٣) **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل موضوع الوصية الواجبة من كافة جوانبها الشرعية وبالقيام بتحليل القضايا المتعلقة بالوصية الواجبة وعناصرها القانونية في المحكمة الشرعية بسلاڤنجور، من حيث الشروط والإجراءات وغير ذلك.

الدراسات السابقة:

من أهم ما كتب في هذا الموضوع ما يأتي:

كتاب *The Muslim Law of Inheritance*^٣ "قانون المسلم في الميراث" بقلم Mahomed Ullah Ibn S.Jung الذي يبيّن تاريخ الميراث ويحلّله بصورة مختصرة. ولا يتكلم المؤلف عن الوصية الواجبة وتطبيقاتها في محكمة شرعية. وهو ما سيتطرق إليه هذا البحث بعون الله تعالى من خلال دراسة المواد القانونية عن الوصية الواجبة في ماليزيا.

وكتاب **الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون**^٤ للدكتور أحمد محمد علي داود. في هذا الكتاب بيّن المؤلف التركة وما يدخل فيها من تجهيز الميت والديون والوصايا. في باب الوصية، ذكر المؤلف تعريف الوصية ومشروعيتها، وحكمة تشريعها، ومقدار الوصية، وكذلك حكم قبول الوصية، من حيث ردها والرجوع عنها، وبطلانها. تحدث المؤلف عن الوصية الواجبة في المبحث الأخير الذي يشتمل على المقدار المناسب للوصية الواجبة والسن الشرعي فيها، ووجه الشبه والاختلاف بين الوصية الواجبة والوصايا الاختيارية والميراث. ويختصر المؤلف في حديثه عن قانون الوصية المصري كما أنه

³Mahomed Ullah Ibn S.Jung, *The Muslim Law of Inheritance*, (New Delhi: Kitab Bhavan, 1940).

^٤أحمد محمد علي داود، **الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون**، (عمّان: دار الثقافة، ١، ١٩٨٢م).

لم يتطرق للحديث عن المواد القانونية للوصية الواجبة في البلدان الأخرى. بينما يعمد هذا البحث لبيان المواد القانونية للوصية الواجبة في ماليزيا مع تحليل تطبيقاتها في المحكمة الشرعية بسلانجور وبيان مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

وتستفيد الباحثة من كتاب الوصية وأحكامها في الفقه الإسلامي^٥، بقلم محمد جعفر شمس الدين. في هذا الكتاب، تحدث المؤلف عن موضوع الوصية. وأضاف في كتابه وسائل التعبير عن الوصية في الصيغة وشروطها. كما ذكر أقسام الوصية وأحكامها، ومبطلات الوصية وأركانها بالتفصيل. ولكن، لم يذكر الوصية الواجبة والمواد القانونية المتعلقة بها، بينما هذا البحث سيقوم بتحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة مع ذكر بعض تطبيقات الوصية الواجبة في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور.

وكذلك هشام قبلان في كتابه الوصية الواجبة في الإسلام^٦ بين الوصية والميراث قبل الإسلام في الفصل الأول. ثم جاء ذكر الفقه والوصية الواجبة في الفصل الثاني، ثم تعرض إلى بيان آراء الفقهاء في مشروعية الوصية الواجبة في الفصل الثالث. كما ركز المؤلف القول عن الوصية الواجبة في القوانين السورية، والمغربية، والكويتية، واللبنانية. ولكنه لم يذكر شيئاً عن الفتاوى المتعلقة بالوصية الواجبة وتطبيقاتها في المحكمة. وتختلف هذه الدراسة لكونها متخصصة ببيان فتاوى الوصية الواجبة كما قررتها لجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا ١٩٩٩م مع توضيح تطبيقاتها في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور.

وكتاب *Masalah Wasiat dan Faraid*^٧ "مسألة الوصية والفرائض" بقلم Musa Fathullah Harun الذي يبين الوصية وأركانها، الفرائض وحكمة مشروعيتها. ولكنه لا يتطرق للحديث عن قانون الوصية ولا يتكلم عن الوصية الواجبة فيها. وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث الذي سيهتم بتحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة بالتفصيل.

^٥ محمد جعفر شمس الدين، الوصية وأحكامها في الفقه الإسلامي، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط ٢، ١٩٨٥م).

^٦ هشام قبلان، الوصية الواجبة في الإسلام، (بيروت: منشورات البحر المتوسط، ط ٢، ١٩٨٥م).

^٧ Musa Fathullah Harun, *Masalah Wasiat dan Faraid*, (Skudai: Universiti Teknologi Malaysia, 1994).

وكذلك الدكتور عبد الودود محمد السريتي في كتابه **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**^٨ إذ يقسم المؤلف كتابه إلى جزئين أساسيين. في الجزء الأول بين المؤلف أحكام الوصية والوقف في الشريعة الإسلامية. ثم في الجزء الثاني، وضع ضوابط الإرث في الشريعة الإسلامية. كما تحدث عن تراحم الوصايا في الوصية الواجبة بصورة مختصرة مع بيان طريقة استخراج مقدار الوصية الواجبة. ولكنه لم يذكر شيئاً عن المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة. وهو ما يُعنى به هذا البحث بالتفصيل.

وكتاب **الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي**^٩ للدكتور محمد كمال الدين إمام. تحدث المؤلف عن الوصية والأوقاف فقط ولم يتحدث عن الميراث. بدأ في الفصل الأول بتاريخ الوصية ومشروعيتها، ثم بين أركان الوصية بالتفصيل في الفصل الثاني. وذكر الوصية الواجبة في الفصل الثالث وشرحها بصورة مجملية مع التركيز على تأصيل الوصية الواجبة، وأحكام تراحم الوصايا. وفي الجزء الثاني، بين ما هي الأوقاف، من حيث نشأتها، وتطورها، ومشروعيتها، والصفة الشرعية للوقف وما إلى ذلك. ولكنه لم يوضح الخلفية التاريخية المتعلقة بالوصية الواجبة وتطبيقاتها القانونية في المحكمة. بينما يركز هذا البحث على توضيح الوصية الواجبة وكل فروعها بالتفصيل مع بيان الخلفية التاريخية لها. إضافة إلى ذلك، ستقوم الباحثة بتحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا.

وكذلك كتاب **الوصايا والوقف**^{١٠} للدكتور وهبة الزحيلي. بين المؤلف فيه أن الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا الاختيارية الأخرى في الاستيفاء من ثلث التركة، وذكر فيه المفارقة بين القانون السوري والقانون المصري في مقدار الوصية الواجبة. بينما هذا البحث سيكون في بيان طريقة استخراج الوصية الواجبة في القانون العائلي

^٨ عبد الودود محمد السريتي، **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، ١٩٩٧م).

^٩ محمد كمال الدين إمام، **الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د.ط، ١٩٩٨م).

^{١٠} وهبة زحيلي، **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، (دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٩٩٨م).

الإسلامي الماليزي وتطبيقها في المحكمة الشرعية وعقدُ المقارنة بين قانون الوصية الواجبة بماليزيا مع القانون المصري.

وكذلك الدكتور محمد الزحيلي في كتابه **الفرائض والموارث والوصايا**^{١١} يتناول بصورة عامة أحكام الميراث، ولا يذكر الوصية الواجبة إلا في جزء يسير. وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث بأن الدكتور محمد الزحيلي لم يتطرق إلى بحث المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة؛ في حين أن الباحثة سوف تركز على موضوع الوصية الواجبة بالتفصيل وتطبيقها في المحكمة الشرعية بسلانجور.

وكتاب **الواضح في الميراث**^{١٢} للدكتور علاء الدين رحال حيث يقسم المؤلف محتويات هذا الكتاب إلى أربعة فصول. الفصل الأول ذكر فيه الحقوق المتعلقة بالتركة ومقومات الوصية. أما في الفصل الثاني، فقد بين أنواع الورثة مثل أصحاب الفروض والعصبات وما إلى ذلك. وفي الفصل الثالث، ناقش أحكام المسائل في الميراث مثل مسائل العول والرد، والحجب والمحجوب. وفي الفصل الرابع، ركّز على خطوات الحل للوصية الواجبة. بينما يتميز هذا البحث بتوضيح مشروعية الوصية الواجبة وآراء الفقهاء فيها في الفقه الإسلامي، وتحليل المواد القانونية في نظام قانون العائلة الإسلامية بماليزيا ١٩٩٩م.

وكذلك المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة المسجلة في البند ٢٧، تحت قانون وصايا للمسلمين بولاية سلانجور ١٩٩٩م، ونجري سميلن ٢٠٠٤م، وملاكا ٢٠٠٥م، (*Muslim Wills Enactment*)^{١٣} "قانون الوصايا للمسلمين". يذكر فيه المواد القانونية حول الوصية الواجبة باختصار. أما هذا البحث فسيعمل على تحليل كافة الفقرات والبنود المتعلقة بقانون الوصية الواجبة، وبيان مدى تلاؤمها مع الشريعة، وهل تحتاج إلى الزيادة والتحسينات أم لا؟

^{١١} محمد مصطفى الزحيلي، **الفرائض والموارث والوصايا**، (دمشق: دار الكلم الطيب: ط ١، ٢٠٠١م).

^{١٢} علاء الدين رحال، **الواضح في الميراث**، (عمّان: دار الجوهرة، ط ١، ٢٠٠٣م).

^{١٣} *Muslim Wills Enactment* (Selangor No.4/1999, Negeri Sembilan No.5/2004, State of Malacca No.4/2005).

وكتاب *Panduan Wasiat Islam di Malaysia*^{١٤} "الإرشاد للوصية الإسلامية في ماليزيا" بقلم Amir Bahar. يذكر الوصية وي طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالوصية الإسلامية. ولكن لا يتكلم المؤلف عن الوصية الواجبة. ومن هنا، تختلف هذه الدراسة من حيث إنها ستعمل على بيان الوصية الواجبة بالتفصيل وكيفية تخرجها مع تطبيقاتها في المحكمة الشرعية بسلاڠور.

وكتاب *في الميراث والوصية*^{١٥} للدكتور محمد بلتاجي قسمه إلى قسمين. في القسم الأول وضح معنى الميراث وما يتعلق به، مثل تعريف الميراث وموانعه وأنواعه؛ مثل ميراث ذوي الأرحام وميراث المفقود وميراث ولد الزنى وغير ذلك. وفي القسم الثاني، بين أحكام الوصية وتقسيماتها، وأحكام تزام الوصايا ومجمل أحكام الوصية الواجبة مع ذكر نماذج لبعض المسائل المتعلقة بها. ولكن لم يذكر المؤلف المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة ولم يوضح الخلفية التاريخية لها. بينما تهتم الباحثة في هذه الدراسة ببيان الخلفية التاريخية للوصية الواجبة والمواد القانونية المتعلقة بها مع ذكر تطبيقاتها القانونية في المحكمة الشرعية في سلاڠور.

وتستفيد الباحثة من كتاب *أحكام الموارث والوصايا والوقف في الشريعة الإسلامية*^{١٦} بقلم دكتور عبد الله محمد الجبوري. في هذا الكتاب بين المؤلف أحكام الموارث والوصية والوقف. ويتحدث عن الوصية في القسم الثاني الذي يتضمن مباحث متعددة مثل تاريخ الوصية، وتعريفها، وأركان وشروط الوصية، وبعض الأحكام المتعلقة بالوصية. وفي المبحث الأخير، ذكر المؤلف حقيقة الوصية الواجبة بكل تفاصيلها، ولكنه لم يعنى ببيان المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة. وعليه، تختلف هذه الدراسة عما قدمه هذا الكتاب، لكونها ستولي اهتماماً خاصاً بالمواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا تحت قانون الوصايا للمسلمين بولاية سلاڠور ١٩٩٩م.

¹⁴Amir Bahar, *Panduan Wasiat Islam di Malaysia*, (Kepong: Mulia Erat Sdn Bhd, 2006).

^{١٥}محمد بلتاجي، *في الميراث والوصية*، (القاهرة: دار السلام، ط ١، ٢٠٠٧م).

^{١٦}عبد الله محمد الجبوري، *أحكام الموارث والوصايا والوقف في الشريعة الإسلامية*، (كوالالمبور: فجر أولونج، ط ١، ٢٠٠٨م).

*Himpunan Keputusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan Berhubung dengan Isu-Isu Muamalat*¹⁷ : (JAKIM).

"مجموعة قرارات المذاكرة للجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا عن أحكام المعاملات:

إدارة التنمية الإسلامية بماليزيا". هذا الكتاب يحتوي على خمس وعشرين من الفتاوى المتعلقة بالمعاملات كما قررتها لجنة الفتاوى الوطنية بماليزيا. وقد ذكر الوصية الواجبة في الفتوى الرابعة عشرة. في هذا الكتاب بين المؤلف الخلفية التاريخية المتعلقة بالوصية الواجبة، وأدلة مشروعيتها ونظامها في ماليزيا. ولكنه لم يذكر المواد القانونية للوصية الواجبة في ماليزيا. وهو ما سيقوم هذا البحث ببيانه والعناية به بشكل تفصيلي. وخاصة فيما يتعلق ببيان المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة في ماليزيا وتطبيقاتها في المحكمة الشرعية في سلاڠور.

وكتاب (JAWHAR): *Manual Pengurusan Wasiat Islam*¹⁸

"دليل الإدارة الوصية الإسلامية: إدارة الأوقاف والزكاة والحج بماليزيا". هذا الكتاب يتضمن بعض مباحثه الكلام عن حقيقة الوصية في الإسلام، مثل تعريف الوصية، وأدلة مشروعيتها من النصوص القرآنية والسنة النبوية والإجماع. وذكر كذلك حكم الوصية ودواعي تشريعها ومبطلاتها بصورة مفصلة. ثم وضح طريقة تنظيم الوصية في ماليزيا ودور المحكمة الشرعية في ماليزيا في إنشاء قانون الوصية الواجبة. إضافة إلى ذلك، ذكر فيه المواد القانونية للوصية الواجبة في سلاڠور ونجري سمبلن وملاكا ولكن دون أي تحليل عن ذلك. أما هذا البحث فسوف يعمل على تحليل المواد القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة وبيان تطبيقاتها في المحكمة الشرعية بماليزيا لمعرفة مدى ملائمتها وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

وكذلك رسالة الدكتوراة للباحث مشدد بن حسب الله بعنوان **مسائل الفرائض**

المختلف فيها وتطبيقاتها في ماليزيا¹⁹. من خلال هذه الرسالة، يذكر الكاتب المسألة

¹⁷Jabatan Kemajuan Islam Malaysia (JAKIM), *Himpunan Keputusan Muzakarah Jawatankuasa Fatwa Kebangsaan Berhubung Dengan Isu-Isu Muamalat*, (Kuala Lumpur: QA Printers Sdn. Bhd, Cetakan Kedua, 2010).

¹⁸Jabatan Wakaf Zakat dan Haji (JAWHAR), *Manual Pengurusan Wasiat Islam*, (Putrajaya: Najjah One Trading & Services, Cetakan Pertama, 2010).

¹⁹مشدد بن حسب الله، **مسائل الفرائض المختلف فيها وتطبيقاتها في ماليزيا**، (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في فقه وأصول الفقه بجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، نوفمبر ٢٠١٢م).

المتعلقة بالوصية الواجبة بصورة عامة، أي أنه لا يبيّن كيفية استخراج الوصية الواجبة، ويذكر باختصار القانون الماليزي المتعلق بالوصية الواجبة دون أي تحليل لذلك. أما بالنسبة لهذا البحث فسوف يختص بتحليل المواد القانونية وبيان تطبيقاتها في المحكمة الشرعية بولاية سلانجور ومدى ملائمتها للشريعة الإسلامية.

من خلال التتبع والبحث، تبين أن موضوع الوصية قد تطرق له الفقهاء القدامى ولا يكاد يخلو كتاب من كتب الفقه من موضوع الوصية، ولكن موضوع الوصية الواجبة لم يتطرق له الفقهاء القدامى نظراً لأنها من المسائل المستجدة. وقد تطرق العلماء المعاصرون إلى الوصية الواجبة ضمن موضوعات الميراث وأحكامه وأن معظم الدراسات المعاصرة تتناول موضوع الوصية الواجبة من حيث بيان أحكامها والتأصيل الشرعي لها، ولم تقم ببيان أو تحليل النص القانوني وما يتعلق به. وعليه ستجتهد الباحثة في جمع وتحليل كل ما يتعلق بالوصية الواجبة من مصادرها كالكتب والأبحاث والرسائل الجامعية والإنترنت، وكذلك تحليل بعض القضايا المتعلقة بالوصية الواجبة المقدمة إلى المحكمة الشرعية بولاية سلانجور؛ حتى يكون هذا البحث وافياً شافياً في مجاله ويسهل على الناس الرجوع إليه والإفادة منه.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من أربعة فصول موزعة على النحو الآتي:

الفصل الأول: خطة البحث

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

حدود البحث

منهج البحث